



نشرة داخلية تصدر عن حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"

العدد الحادي عشر - العام التاسع - ١٧ آذار سنة ١٩٧٣

ماذا تريد أميركا؟

كل الجهد الأمريكي الآن مكثف في اتجاهين :
الأول : الخروج بالقضية من إطارها الدولي ونقلها الى الإطار المحلي وعزلها عن دائرة الاهتمام الذي يشكل الحاحا دائما من اجل ايجاد حل للمشاكل القائمة بالاحتلال ومن هذا الاتجاه يتركز الجهد الأمريكي للدفع في اتجاه المفاوضات المباشرة بين الدول العربية واسرائيل ، ليس مهما كم تستمر .. او متى تنتهي .. او كيف تنتهي ؟

وان يكن مفيدا الوصول الى صيغة ما لفتح قناة السويس لخراج القضية كلها من دائرة الاهتمام الدولي وحصرها في إطار الاهتمام الثنائي العربي الاسرائيلي ، وما يعكسه فتح القناة على نفسية الجماهير المصرية وقدرة التحريك داخل مصر وما يعنيه تشغيل القناة من حاجز مائي .

ثانيا : تصفية قدرة الفعل في الثورة الفلسطينية باعتبارها العنصر المحلّي الذي يملك الحوافز ليحرك ارادة القتال والتغيير في المنطقة . وفي هذا الاتجاه يتركز الجهد الأمريكي في محاولة خلق حالة تعارض بين الطموح الفلسطيني والطموح الرسمي العربي يجري تطوير هذا التعارض بالأغراء والتخريض الى حالة

واليوم في سنة ١٩٧٣ في قضية فلسطين عنصران للضغط **العنصر المحلي** التي تمثلها الثورة الفلسطينية بكل ما تتمتع به من قدرة على التحريك والتغيير في القرار العربي ... **والعنصر الدولي** الذي يعاني من نتائج الاحتلال في فلسطين وسيناء والاراضي السورية .. ولقد مر على الاحتلال اليوم ست سنوات صدرت فيها قرارات ونداءات وبيانات مشتركة وتصريحات دولية ... ومؤتمرات ومشاريع ولكنها جميعا لم تستطع حتى الآن ان تحول خطوط وقف النار الى حدود دائمة ، كما استطاعت المعادلة الدولية في اعقاب ١٩٤٨ تكريس الاحتلال وتحويل خطوط الهدنة الى حدود دائمة ... لماذا ؟ ... في عام ١٩٤٨ باتفاق العنصر الدولي امكن تصفية العنصر المحلي .. وبغياض العنصرين المحلي والدولي لم يعد هناك اي فعل لتغيير واقع احتلال .

واليوم في عام ١٩٧٣ العنصران المحلي والدولي قائمان في دائرة الفعل .. لا يمكن تجاهلها ، الا انه مطلوب اعادة ترتيب الامور كما جرى ترتيبها في اعقاب ١٩٤٨ .
الأمريكا تريد تصفية العنصر المحلي ..
واخراج العنصر الدولي من دائرة الفعل ليصبح ممكنا من ضمن المعادلة الدولية تكريس واقع الاحتلال في الارض العربية .

في كل قضية دولية هناك دائما عنصرا تأثير وفعل . عنصر محلي .. وعنصر دولي . في قضية فلسطين مسن بدايتها كان هناك العنصر المحلي .. والعنصر الدولي .. في ١٩٤٨ التقلت الارادة الدولية والتفتت على قرار تقسيم فلسطين .. وفجأة وبدون مقدمات جاء القرار بدخول الجيوش العربية الى فلسطين . وتحت اسم الاجماع العربي .. وباسم القتال والتضحية له .. تمت في رؤس اتفاقيات الهدنة . ومن ضمن المعادلة الدولية باطرافها الرئيسية الاربعة يومها الولايات المتحدة .. والاتحاد السوفيتي .. وبريطانيا وفرنسا ، تم الاجماع على تصفية العنصر المحلي الذي كانت تمثلها الارادة الفلسطينية التي تصدت للقرار وماتت من اجل تأكيد حقها وحريتها .. وبتصفية الارادة الفلسطينية امكن تكريس الاحتلال في فلسطين كأمر واقع .. أصبحت فيه خطوط الهدنة حدودا .. ومن يومها صدرت قرارات ونداءات وبيانات مشتركة .. وتصريحات دولية .. ومؤتمرات .. ولكنها جميعا لم تستطع ان تغير من الامر الواقع الجديد وبتصفية الارادة الفلسطينية أصبح ممكنا تكريس الاحتلال .

قضايا تنظيمية / أمراض التنظيم

التنظيم الذي يفشل في منع أمراض الواقع الفاسد الذي يسمى لتغييره من التطفل فيه ، يصبح وجوده مرضاً من أمراض الواقع الفاسد .



عرضنا في العدد السابق طبيعة الأمراض التي تؤثر على البناء التنظيمي والتي تنتقل إليه من خلال المجتمع .. وفيما يلي نوضح دور الكوادر الثورية في حركتنا وطبيعة المهام التي تقع على كاهلهم حتى يضمنوا حماية وتناوة حركتنا من الأمراض ، وهذه المهام هي :-

١- أن يضمنوا بكل الوسائل (ضمن الاطر التنظيمية) من أجل وضع النظام الداخلي للحركة الذي يحكم كل العلاقات التنظيمية ويحاسب على كل الأخطاء موضع التنفيذ .

٢- يناضلوا وبشدة (ضمن الاطر التنظيمية) من أجل توحيد فكر التنظيم وخطه السياسي وتوضيحه بحيث لا يجعل مجالاً للاجتهادات حسب الأهواء الشخصية .

٣- يناضلوا وبشدة (ضمن الاطر التنظيمية) من أجل تليخيص تجارب التنظيم النضالية وممارساته وتنظيمها واغناء فكر التنظيم بها .

٤- أن يضعوا قوانين عليية تحكم مسلكياتها داخل التنظيم وخارجه في نضالها ضد العدو وما يترتب على ذلك من العنف المسلح والعلاقات العدائية وفي نضالها ضد الانتهازية داخل التنظيم وما يترتب على ذلك من الإصلاح والعلاقات الرافقية واسلوب النقد العلمي الهادف .

٥- أن يبتعدوا عن اسلوب تسجيل المواقف ويلجأوا لتحقيق النتائج التي تعتبر خطوات على طريق النصر وان لا تسجل المواقف الا بقدر ما يتطلبه تحقيق النتائج .

٦- الا تظهر العداء لأي عضو في التنظيم الا اذا كانت تهدف في اظهار هذا العداء ترجيمته لممارسات تصني هذا العضو من التنظيم .

٧- ان يضمنوا الانتهازيين فيشعروا حياء شعواء (داخل الاطر التنظيمية) ضد المخالفين منهم يكشفون انتهازياتهم ويحاصروا سلطتهم ويوعوا المخدوعين بهم ويشعروا هجومياً وتوعوا على الممارسات الانتهازية يبينون لهم أخطائهم بروح رفاقية وبكل الوسائل يوجدون حولهم للتعاون معهم كوادر ثورية لتقيهم الاتحراف وتساعدهم على تصحيح انفسهم .

٨- ان يشعروا هجومياً وتوعوا ايضاً على المخالفين في الحركة ويحرصوا على تواجد كوادر ثورية حولهم للتعاون معهم ولتشديد ازهرهم ولخلق جو الممارسات العملية التي تزيد من صلابة المخالفين وتحولهم الى كوادر ثورية .

٩- اثناء نضال الكوادر الثورية ضد الانتهازيين يجب ان تبذل جهدها الأقصى من أجل نجاح المؤسسات التنظيمية وبنائها بناءً حديدياً حتى وان كانت هذه المؤسسات حالياً تمارس سياسيات خاطئة نظراً لسيطرة الانتهازية عليها والا فانهما عندما تنصر على الانتهازية ستجسد نفسها في تنظيم منفصل سرعان ما تعود الانتهازية للسيطرة عليه من جديد .

١٠- ان تقوم دائماً بتقوية ممارسات الثورة ويتم ذلك بالخطوات التالية :-

(أ) التأكيد على المؤتمرات الحركية العامة والاقليمية ومؤتمرات المناطق من حيث الإصرار على عقدتها وانجاحها ونشر ما يمكن نشره من قراراتها .

(ب) التمسك بقرارات هذه المؤتمرات وجعلها اساساً لمحاكمة كل القضايا فحينها تناقش عضواً قيادياً او كادراً او عنصراً تنطلق من قرارات المؤتمرات .

(ج) ان تناضل بقوة وعنف ضد من يحاول تحريف او تجاهل قرارات المؤتمرات الحركية .

(د) ان تروج بين العناصر للفكر القاتل بضالة الفرد مهما كانت مرتبته التنظيمية امام المؤسسات التنظيمية فان عضو لجنة الاقليم او لجنة الاقليم لا يحق لها تجاهل او مخالفة قرارات المؤتمر الاقليمي الا فيما خولها المؤتمر نفسه ذلك وينطبق هذا الامر على عضو اللجنة المركزية فيما يخص المؤتمر العام للحركة .

(هـ) ان تلتزم بقرارات المراتب التنظيمية الاعلى والتي لا تخالف قرارات المؤتمر طبعاً وتحكم على اساس ممارسات المرتبة نفسها او ممارسات بعض اعضائها اي ان اللجنة المركزية او لجنة الاقليم على سبيل المثال اذا اصدرت قراراً لا يجوز لها او لاحد اعضائها مخالفة بحجة انه هو الذي وضع القرار الا اذا صدر عن نفس المرتبة او عن مرتبة اعلى قراراً مخالفاً لذلك القرار .

١١- الا يستهينوا بالمراتب التنظيمية وبالقياديين ولا يقدسونهم اي لا يجوز التجريح او التشهير بأي مرتبة تنظيمية اعلى او عضو قيادي كما لا يجوز وببفس القوة السماح لهذه المراتب او هؤلاء القياديين بممارسات تخالف القرارات وان ينقدوهم اذا حصل ذلك بجديّة ومسؤولية ضمن الاطر التنظيمية .



لن نساوم على مبادئنا



يوم واحد تحدث حسين وتحدث النبري . ورغم تباعد المسافة بين عمان والخرطوم فان الاثنين تحدثا بنفس اللهجة .

حسين تحدث عن ثوارنا وكانهم الد أعداء الامة العربية ، والنبري تحدث عن « فتح » داعياً الى تشييد حركتها .. والى شل اي نشاط للمقاومة في اي مكان « لان فتح تساعد ثوار ارتيريا وتساعد المناضلين في الحبشة !! » بالإضافة الى قاتبة الاوصاف التي صفها النبري بالثورة .

ان اية دراسة للخطابين ، تخرجنا بالاستنتاجات التالية :

اولا - ان الاثنين ينطلقان من نفس المنابع .. ويرددان في كثير من الاحيان نفس الجمل ، وكانهما لا يستطيعان ان يخفيا تعليمات المعلم الواحد .

ثانياً - الملك يدعو الدول العربية الى ضرب الفدائيين وتضييق الخناق عليهم ، والنبري يقول انه طلب عقد اجتماعات عربية لغرض قيود على حركة الفدائيين ، وكأن القيود لم توضع بعد .. !!

ان هذه الدعوة وان كانت ليست جديدة ، فهي تأتي في نفس الوقت الذي تتزايد فيه توافل قارعي ابواب واشنطن والراكمين على اعتبارها ، لتؤكد ان القضاء على الفدائيين هو الثمن المطلوب لابواب كي تفتح .. وللمنة كي تنزل على المستجدين !!

ثالثاً - ان الخطابين اذا ما اضيفت اليها تحركات هنا وهناك يشير الى ان الاعداء ، كل الاعداء ، قد دخلوا مرحلة الحسم ، وان الانتمة قد بدأت تتساقط .. وان الفرز سيفرض نفسه .

ان حركة « فتح » التي تجسد ارادة الرفض في شعبنا ، وتجسد ارادة القتال ان تتوقف كثيراً امام الخطابين ، وتستضي المسيرة وهي وامية لكل الاخطار المخفية بها . ومن هذا المنطلق لا بد ان نؤكد ما يلي :

اولاً - ان الصراع بيننا وبين النظام في الاردن صراع مصري ، لن يتوقف حتى يتحرر الاردن ، ويسقط النظام الملكي العميل .

واذا كانت الثورة يفصلها عن هذا النظام الافول من الشهداء ، فانها لن تد يدعها لاتخاذ بضع عشرات من الابطال .. هم انفسهم يرفضون ان يكونوا جسراً للقاء مع قلة شعبنا وثوارنا .

ان الثورة لا يمكن ان تسالوم على مبادئها مهما كانت التضحيات ، واذا كنا نضع ابا داود ورفاقه في حيات عيوننا ، فان هناك اقل من ابي داود واقل من اي فرد فيها ، انها القضية التي من اجلها دخل ابو داود ورفاقه عمان ، ومن اجلها يقدمون انفسهم وارواحهم .

ثانياً - ان موقف النظام السوداني ليس مستحيلاً ، فان الذي يبيع عبد الخالق محجوب والشعب ليس هو المؤمل لالقاء العظمت حول المواقف المعادلة والامتناعية ..

وموقف النظام ليس مرتبطاً بما جرى في الخرطوم . لقد كان النظام السوداني الوحيد الذي اعلن صراحة موافقته

على مؤامرة حسين المسماة مشروع المملكة العربية المتحدة .

ومن هنا فان موقف النظام ليس موجهاً ضدنا ، انه متجسم مع الموقف الذي يقفه النظام اليوم ضد مجموع الحركة الوطنية العربية كلها .

ثالثاً - ان حركة « فتح » لا ترهبها التهديدات ، ولا تقبل وصاية احد عليها . هكذا علمنا شعبنا وهو يؤثر ضد كل انواع القبيحة والوصاية .. ولكن موقف النظام السوداني لا يعبر عن موقفه فقط ، انه يعبر عن خط كامل في الانظمة العربية يدعو للاسراع في تصفية الثورة بعد ان فشلوا في تدجينها .

ومن هنا علينا ان نتوقع المزيد من المؤامرات والمزيد من الجائر تصب فوق اكثر من ارض عربية .. ولكننا نستطيع ، بارادة القتال .. نستطيع بالتزامنا بمبادئنا ان نحبط المؤامرات ، وان نمضي في الثورة حتى النصر .

طريق الكرامة

امام محاولات اسقاط البندقية وفرض الوصاية يقف شعب فلسطين مدافعاً عن وجوده ، لانه يعلم جيداً ان سقوطها يعني عودة البسطار الى الرقاب ، ويعني التضييق عليه في عيشه ، ويعني ملاحقته في كل مكان وزجه في السجون . ابهذا الشعب الذي عرف طريقه ...

سنين المخاض كانت قاسية ورهيبية ... واعوام النكبة كانت طويلة ومريرة ... الموت في سبيل ان تظل البندقية مشرعة امل ومطمح ... ولن يعود الجنين الى بطن امه بعد ان رأى نور الحياة وطريق الكرامة .

سياسة الجسور المفتوحة

اتخذت الحكومة الأردنية مؤخرا بضعة إجراءات تسمى جوهر الصلات الاقتصادية القائمة بين الأردن والضفة الغربية ، وكان أبرز هذه الإجراءات ضريبة الـ ١٢٪ على صادرات الضفة الغربية إلى الأردن ، والذي كانت له ردود فعل وأصداء واسعة في الضفتين (أواخر تشرين الثاني) ، أما الإجراءات الأخرى فقد كانت : اخضاع منتجات الضفة الغربية الواردة للضفة الشرقية لتتصارع مسبقا ، ودفع الرسوم المقررة عليها عند طلب التصريح (١٥-١٢) . وصدور تعليمات عن الحكومة الأردنية للحد من تدفق العملة الأردنية عبر الزائرين للضفة الغربية ، وتحديد مدة الزيارات ووضع جزاءات مالية على المتجاوزين للحدود المقررة للزيارة (١٦ تشرين الثاني ١٩٧٢) .

ان هذه الإجراءات « المفاجئة » ، والتي تتناقض مع حجم التسهيلات التي يقدمها النظام في عمان عبر الضفتين ، قد صاحبتها في عمان حملة اعلامية ، كانت أبرزها افتتاحية صحيفة « الراي » شبه الرسمية ، على « المتاجرين الجدد » و « طغمة محتكري اقتصاد الضفة المحتلة » وذلك ردا على الاستياء والتذمر الذي أبداه المصدرون والتجار والفئات العليا في الضفة الغربية ، هذه الحملة الاعلامية الأردنية ، لم تلبث ان اتكفت مجددا ولطفت من لهجتها وعادت تستجيب لسياسة النظام العليا المعبر عنها في رسالة الملك حسين ، التي بدورها شجبت الاتهامات الصحفية لقوى النظام في الضفة الغربية مع استمرار اعتماد ضريبة الـ ١٢٪ تحت شعار ديماغوجي : رصد حصيللة الضريبة لدعم صمود المزارعين في الضفة الغربية المحتلة .

ان ضريبة الـ ١٢٪ ، والإجراءات الأخرى ، لم تجد في صفوف المقاومة والقوى الوطنية الاهتمام اللازم ، ولم تصادف فيها كاملا لابعادها ، وبالتالي

لم يتخذ ازاها اي موقف سياسي ، سواء على صعيد تأثيرات هذه السياسة في الضفة الغربية او الضفة الشرقية .

لا يمكن فهم الإجراءات الأردنية الأخيرة بمعزل عن سياسة الجسور المفتوحة التي اعتنقها الأردن مع الضفة الغربية بعد الاحتلال ، والفوائد التي حققتها هذه السياسة لصالح إسرائيل ، وبدون ان يلاحظ ارتباط هذه الإجراءات ، بالازمة الاقتصادية الأردنية والوضع المالي للدولة في السنتين الماضيتين .

اولا : سياسة الجسور المفتوحة ونتائجها :

تمكنت إسرائيل عن طريق سياسة الجسور المفتوحة من توجيه التجارة بينها وبين الضفة الغربية بحيث تسجل النمط الأمثل لهذه التجارة من وجهة النظر الإسرائيلية . من ناحية اقامت علاقاتها التجارية مع الضفة الغربية بحيث تكون الأخيرة بمثابة سوق لمنتجات إسرائيل الصناعية بالدرجة الأولى وبعض المنتجات الزراعية (...) وفي نفس الوقت لم تشجع إسرائيل استيراد المنتجات الزراعية للضفة الغربية لاختلاف مستويات أسعارها عن مستويات أسعار المنتجات الإسرائيلية المماثلة . وفشلت التخلص من توافض الانتاج الزراعي للضفة الغربية في اسواق الأردن / الضفة (الشرقية) عبر الجسور الأردنية المفتوحة (...) وحرصا على الاحتفاظ بأسواق الضفة الغربية للمنتجات الإسرائيلية فرضت إسرائيل قيودا جمركية شديدة على الجسور فيما يتعلق بحركة نقل المنتجات الصناعية .

وبالنتيجة النهائية قام نموذج للتجارة بين إسرائيل والضفة الغربية بميزانه التجاري لصالح إسرائيل ، ونموذج للتجارة بين الضفة الغربية والضفة الشرقية بميزانه التجاري لصالح الضفة الغربية . وما ينجم عن ذلك من تسرب مبالغ كبيرة من العملة الأردنية من الضفة الشرقية

إلى الضفة الغربية انعكاسا لعملية تمويل العجز في الميزان التجاري بينهما . وهذه الأرصدة من العملة الأردنية كانت اما قوى شرائية اتجهت لشراء المنتجات الإسرائيلية اوكتنزت . كما كانت الجسور المفتوحة مصدرا ماليا كبيرا للخزينة الإسرائيلية نجم عن الرسوم الجمركية على حركة التجارة عبر الجسور ... ومن ناحية أخرى تحالول إسرائيل تسريب بعض منتجاتها الزراعية الفائضة الى الاسواق الأردنية ومنها الى الاسواق العربية . ان دلالات سياسة الجسور المفتوحة الرقمية تعكس نفسها على النحو التالي :

١- ان المناطق المحتلة في عام ١٩٦٩ باعت الى إسرائيل منتجات بقيمة ٤٧ مليون ليرة إسرائيلية وزادت هذه المبيعات عام ١٩٧٠ الى ٦٥ مليون ليرة إسرائيلية . وبالمقابل فان هذه المناطق استوردت من إسرائيل لعام ١٩٦٩ منتجات إسرائيلية بقيمة ٢٤٣ مليون ليرة ارتفعت عام ١٩٧٠ الى ٢٨٢ مليون ليرة إسرائيلية . اي ان إسرائيل باعت الى المناطق المحتلة حوالي خمسة أمثال ما اشترته منها .

وهذا يعني ان إسرائيل تسعى لزيادة مبيعاتها الى المناطق المحتلة لمعالجة العجز في ميزانها التجاري ، حيث ان قيمة هذه المبيعات الإسرائيلية الى المناطق المحتلة تعادل (ا-هـ) خمس العجز في ميزانها التجاري .

ان هذه الأرقام لا تأخذ في الاعتبار ضريبة الانتاج التي تفرضها إسرائيل على المنتجات العربية المباعة لإسرائيل والتي تذهب للخزينة الإسرائيلية وهي توازي ١٠٠٪ من تكلفتها اذا كانت المنتجات صناعية .

٢- بلغ العجز في الميزان التجاري بين الضفتين لعام ١٩٧٠ ٥ ملايين دينار أردني لصالح الضفة الغربية ، وارتفع الى ٦ ملايين دينار عام ١٩٧١ . وذلك

لسماح الأردن بادخال منتجات الضفة الغربية ، وعدم سماح سلطات الاحتلال الإسرائيلي لادخال منتجات الضفة الشرقية وهذا يعني مزيدا من تدفق الدينار الأردني الى البنوك الإسرائيلية .

٢ - بلغت قيمة المنتجات الصناعية القادمة من الضفة الشرقية عام ١٩٧٠ ٢٣٧٩٠٠٠ دينار أردني . وهذه المنتجات لا تدفع عليها اية جمارك او رسوم انتاجية او ضريبة دخل ، كما ان المواد الخام لتلك المصانع المستوردة عن طريق الضفة الشرقية معفاة من الرسوم الجمركية .

٣- وبشكل عام ، وبفضل سياسة الجسور المفتوحة ، تسعى إسرائيل لزيادة مبيعاتها للمناطق المحتلة ، الأمر الذي يكفل معالجة العجز في ميزانها التجاري ، وتسمى لزيادة وتنشيط ودعم منتجات الضفة الغربية المباعة الى الضفة الشرقية للحصول على العملة الصعبة . ففي عام ١٩٧٠ زادت إسرائيل مبيعاتها الى المناطق المحتلة بما يعادل ٢٩ مليون دينار أردني وحصلت على ٥ ملايين دينار أردني اودعت في البنوك الإسرائيلية كدعم لليرة الإسرائيلية على اعتبار سعر التحويل المعتمد في البنوك الإسرائيلية لذلك العام ٩٤٨ ليرة إسرائيلية لكل دينار أردني .

٥- وتدعينا لسياسة إسرائيل هذه ، فقد اعطت منتجات المناطق المحتلة والمصدرة الى الضفة الشرقية دعما تشجيعيا حاليا يعادل ٣٠٪ من قيمة تلك البضائع . وتشترط لدفع هذا الدعم ان تودع قيمة تلك البضائع كاملة بالدينار الأردني في البنوك الإسرائيلية علما بان الدعم التشجيعي يدفع باليرة الإسرائيلية . الأمر الذي زاد من غرض تدفق الدينار الأردني على المصارف الإسرائيلية .

ثانيا : موقف الحكومة الأردنية حتى الاجراء الأخير :

ان الأرقام والحقائق السابقة ، قد وردت في تصريح وكيل وزارة الاقتصاد الوطني ونشرتها جريدة « الراي » شبه الرسمية في عددها الصادر يوم ٩-١٢-١٩٧٢ ، لتبرير قرار الحكومة الأخير بغرض ضريبة الـ ١٢٪ على البضائع الداخلة للضفة الشرقية من الضفة الغربية ، علماذا استقبلت الحكومة مؤخرا على هذه الوقائع والتطورات . ولماذا لم تتخذ اي اجراء من قبل لمواجهة هذه

الأوضاع ، وهل الاجراء الأخير يكفل تعديل نتائج سياسة الجسور المفتوحة ؟ من البديهي ان الحكومة الأردنية كانت واعية لنتائج سياسة الجسور المفتوحة وما تجره من اضرار ، سواء على صعيد اقتصاديات الضفة الشرقية أم بالنسبة لآثار تسرب العديد من السلع الزراعية الإسرائيلية او السلع ذات المنشأ الإسرائيلي او المعتمدة على المواد الخام الإسرائيلية . ومن ثم فان الاعتبار الذي وضعتة الحكومة الأردنية نصب اعينها وهي تترك الجسور مفتوحة ، هو رغبتها في ابقاء صلاتها وطيدة مع الزعامات والفئات العليا من سكان الضفة الغربية ، والتي ترهن بها بقاء النفوذ الأردني هناك بعد الاحتلال . وهي ذات القاعدة الاجتماعية للنظام التي عبرت عن تأييدها لمشروع الملك باقلمة المملكة المتحدة .

وقد كملت المساعدات المالية العربية المتهالة على الأردن بعيد الحرب ، في استمرار تخاضي الحكومة الأردنية على مخاطر سياسة الجسور المفتوحة ، حتى جاءت أحداث ايلول ١٩٧٠ وما تبعها من انتطاع الحصة الكبرى من هذه المساعدات (المساعدات الكويتية والليبية) . وقد انعكست الآثار الاقتصادية لانتطاع المساعدات المالية العربية واغلاق الحدود مع سوريا والعراق ، في الأوضاع المزدهرة والجمود للحركة الاقتصادية في الأردن . بيد ان المظهر الأكثر جوهرية للازمة الاقتصادية ، قد عبر عن نفس تزايدس العجز في الميزان التجاري الأردني لصالح الدول الأخرى ، وانخفاض المواد المالية الخارجية ، التي ادت في السنوات الثلاث الماضية الى حدوث عجز متزايد في ميزان المدفوعات ، ادى الى استنواف جزء من الاحتياطيات النقدية للنظام ، ففي عام ١٩٧١ بلغ العجز في ميزان المدفوعات ٢٤ مليون دينار ، واستمر ذات الاتجاه في عام ١٩٧٢ ، ولا ينتظر - رغم ازدياد المساعدة المالية السعودية - ان ينخفض العجز في ميزان المدفوعات بشكل ملموس في الفترة المقبلة .

ان وضع النظام المالي ، والوضع الاقتصادي بشكل عام ، دفع باتجاه اعادة النظر بالتسهيلات الممنوحة لسكان الضفة الغربية وقد عبر هذا التحول عن نفسه بوقف دفع الرواتب للموظفين الذين يتقاضون بدورهم راتبا آخر من سلطات

الاحتلال . وجاء هذا بيمد أحداث ايلول ١٩٧٠ بقليل وبقرار من وصفي التل نفسه .

ما من شك ان القرار الأخير يفرض ضريبة ١٢٪ على منتجات الضفة الغربية ، جاء بدفع من البيروقراطية في الادارة ، وهو قرار يأخذ بعين الاعتبار الوضع الاقتصادي الحالي للضفة الشرقية تحديدا وبدون ايلاء الاعتبارات السياسية التي تحكم وضع النظام تجاه الضفة الغربية . وهذا القرار يجد صدها في القوى المتصلبة والتكوتراطية والبيروقراطية في الدولة والتي يستند اليها الأمير حسن ، وتستند صلابة موقفها من تردي الوضع المالي والاقتصادي . وقد عكست هذا التصلب في التعليقات الصحفية وبخاصة في جريدة « الراي » ، التي فتحت النار فجأة على القوى التي يستند اليها النظام ووصفتهم بـ « المتاجرين الجدد وطغمة محتكري اقتصاد الضفة الغربية » .

ان ردود الفعل التي صدرت عن وجهاء وتجار الضفة الغربية ، والزيارة التي قام بها وفد من الغرف التجارية والزراعية هناك ، الى عمان (٤ كانون الاول) وقبل ذلك زيارة حكمت النابلسي احد وجهاء نابلس ، قد ولدت داخل النظام الأردني ردود فعل متباينة ، كان احدها الذي عبر عن نفسه في جريدة « الراي » على شكل اتهامات لوجهاء الضفة الغربية ، والآخر ، هو اتجاه يوافق على قرار رسم الـ ١٢٪ ، ولكن يستنكر الطريقة التي قدم بها والاتهامات التي رافقته وهذا الاتجاه يستند الى مشروع « المملكة العربية المتحدة » ويرى ان كسب ولاء وجهاء الضفة الغربية ، يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار عدم استفزازهم ، او التضييق عليهم .

وهكذا جاءت رسالة الملك حسين الى رئيس الوزراء معبرة عن رغبته في الموازنة بين الاتجاهين ، فمن جهة اعتبر قرار رسم الـ ١٢٪ « خطوة ايجابية لمواجهة السياسة الصناعية والزراعية لسلطات الاحتلال » ، ومن جهة ثانية « اعاد الاعتبار » الى الوجهاء والتجار وانتقد ما ظهر في الصحافة الأردنية من اتهامات وخص الحكومة الأردنية ايضا بالنقد حين قال : « اتنا نرى في الوقت الذي نجم

مطلوب نفس المعادلة

هل فرغت الولايات المتحدة الأمريكية من إعادة ترتيب أوضاع المنطقة ؟ وهل وافقت إسرائيل على ما تم من خطوات على طريق إعادة ترتيب الأوضاع ؟ ثم هل خضعت الأنظمة العربية لكل هذا الترتيب وشاركت فيها بكلها أو بجزء منها ؟

هذه أسئلة تدفع الإجابة العملية عنها إلى فهم واضح ودقيق لما يجري في المنطقة كما تدفع إلى تصور شامل لمستقبل الأمة العربية مصرا وحضارة ووجودا . على أننا لكي نخرج بهذه الأجوبة لا بد أن نلقي ضوءا على مقدمات التحركات التي تجري في المنطقة وخارجها . ثم على التحركات نفسها وبعد ذلك على النتائج التي يقع في الذهن أن مثل هذه التحركات سوف تقود إليها حسب قاعدة أن المقدمات تقود إلى النتائج .

التجار والمصدرين في الضفة الغربية ثم عادت لتخفت بعد رسالة الملك المفكرة . ٢- أن عدم ظهور ردود فعل إسرائيلية حادة على القرار الأردني ، وكون الجسور المفتوحة تترك الباب مفتوحا أمام تسرب السلع والصادرات ذات المنشأ الإسرائيلي سواء كانت من المنتجات الزراعية كالخضراوات ، أو بعض السلع المصنوعة واكتشاف هذه السلع في أسواق عربية ، يشير إلى أن رسم الـ ١٢٪ يمكن أن يعبر عن محاولة من النظام لجني بعض المكاسب من جراء تدفق السلع عبر الجسور . وهذه المحاولة تعبر عن تفاهم عملي بانفتاح متزايد للسلع ذات المنشأ الإسرائيلي التي تعبر الجسور الأردنية ومنها إلى الأسواق العربية ، بتساهل من السلطات الأردنية مقابل الحصول على عوائد ضريبية على هذه البضائع ذات المنشأ الإسرائيلي .

٢- أن ما رددته الحكومة من رصد قيمة هذه الرسوم لصندوق دعم المزارعين هو إجراء - إذا افترضنا صحته - لن يكون مؤثرا ، لأنه ليس كافيا لتغطية دعم الزراعة ، عوضا أنه ليس هناك ثقة جماهيرية بنزاهة طرق توزيع أموال الدعم ، وهو الأمر الذي عبرت عنه ردود الفعل الشعبية . (جريدة « القدس » ١٢-١٩٧٢) .

أن حجم هذا الإجراء الأردني ، وضعف فعاليته عبر عن نفسه باللامبالاة ، أو الاعتقاد بعدم جدية لدى جمهورية المواطنين في الضفة الغربية (جريدة القدس : العدد المذكور) ، في حين تعالت صرخات

من عدم طرح القرار على الرأي العام بالأسلوب اللازم ، وعدم كبح مرأبته وأهدائه بصورة وافية أمرا يؤسف له ... « وقال » ليس من بيننا هنا من يرضى بأن يصبح أحدا من أهلنا في الضفة الغربية في موضع الاتهام والتجريح مثلما لا نرضى بأن تكون الخطوات الرسمية (...) في تلك الضفة ، موضوع الطعن والاعتراض » . (« الرأي » ٩ كانون الأول) .

ثالثا : ضريبة الـ ١٢٪ وثانيتها الحقيقية :

إذا ما نظرنا إلى الإجراء الأردني الآخر من زاوية الهدف الذي وضع من أجله ، فإنه عمليا لا يحول دون استمرار تدفق السلع عبر الجسور ، وما يعكس ذلك من تأثيرات على الاقتصاد الأردني : ١- أن الرسم يعادل أقل من نصف قيمة الدعم التشجيعي الإسرائيلي للمصدرين . أي أن الرسم الأردني ما زال يترك للمصدرين حافزا هاما للتصدير إلى الضفة الشرقية ، وأن كان قد خفض قليلا حجم الدعم التشجيعي الإسرائيلي للمصدرين . وبعبارة أخرى فإن الرسم الأردني لا يفعل أكثر من اجتراء قسم من هذا الدعم لصالح الميزانية الأردنية .

وهو لن يحول دون استمرار تدفق السلع من الضفة الغربية للضفة الشرقية مصحوبة بذات النتائج ، ومن جهة أخرى لن يساعد على تخفيف حدة الفلاخ الذي يعانيه سكان الضفة الغربية نتيجة افتقاد السلع في السوق ، حيث تصدر إلى الخارج طمعا في الدعم التشجيعي (ويلاحظ هنا أن السلع الإسرائيلية تفرق سوق الضفة الغربية بدلا من السلع المحلية وبأسعار مرتفعة) .

٢- أن ما رددته الحكومة من رصد قيمة هذه الرسوم لصندوق دعم المزارعين هو إجراء - إذا افترضنا صحته - لن يكون مؤثرا ، لأنه ليس كافيا لتغطية دعم الزراعة ، عوضا أنه ليس هناك ثقة جماهيرية بنزاهة طرق توزيع أموال الدعم ، وهو الأمر الذي عبرت عنه ردود الفعل الشعبية . (جريدة « القدس » ١٢-١٩٧٢) .

أن حجم هذا الإجراء الأردني ، وضعف فعاليته عبر عن نفسه باللامبالاة ، أو الاعتقاد بعدم جدية لدى جمهورية المواطنين في الضفة الغربية (جريدة القدس : العدد المذكور) ، في حين تعالت صرخات

١ - المقدمات . لا شك في أن كل متتبع للوضع السياسي في المنطقة يستطيع أن يلاحظ وعلى امتداد أكثر من سنتين ونصف السنة (منذ توقف حرب الاستنزاف حتى الآن) أن الأنظمة العربية بجملها قد سقطت في العجز عن أن تخرج من حالة اللأحرب واللاسلم الضاغطة على أعصاب الجماهير بالقتال بسبب عدم وجود الخطة وعدم تماسك الجبهات الداخلية العربية وبسبب عدم خندقة الأرض العربية وعدم تعبئة طاقات الجماهير .

بل أكثر من ذلك فإن معظم الأنظمة العربية لم تستطع أن تخرج من حالة عدم القتال . وذلك بسبب تمتع إسرائيل (أخلاصا لمبادئها الصهيونية الاستيطانية التوسعية) .

ولقد قاد هذا العجز إلى تضييق الأنظمة العربية وشجع الأنظمة الرجعية منها على العمل الشرس لانتزاع زمام القيادة السياسية في المنطقة وادي إلى فصل الأنظمة الوطنية العربية عن جماهيرها وهذا دفع بهذه الأنظمة إلى العسوق في مسلسل من التراجعات لم تعد قادرة على الخروج منه كما دفعها بالتالي إلى قبول

نكرة أن تتولى الأنظمة الرجعية في المنطقة مخازلة الولايات المتحدة الأمريكية أملا في أن تضغط هذه على إسرائيل نتتحقق للأنظمة المعجزة التي تنتظرها .

٢ - التحركات .

وعلى هذا الأساس بدأ التحرك سريريا وجادا من وراء ستار ملقا من حول المنطقة عبر إيران .

ومن أجل الخروج بالنظام الأردني من طوق الحصار عقد مجلس وزراء الدفاع والخارجية في القاهرة وخرج هذا المجلس تحت شعار إحياء الجبهة الشرقية والقيادة العربية المشتركة بإنهاء حالة الحصار التي عاشها النظام الهاشمي . وأعقب ذلك أن سافر الملك إلى واشنطن مفضا جزئيا من قيسل بعض الأنظمة العربية ولعلن للرئيس الأمريكي

بان المنطقة قد باتت مهيئة لإجراء اللبسة الأخيرة في إعادة ترتيب الأوضاع قبل زيارة جولدا مئير إلى واشنطن . ٣ - النتائج .

١ - فرض الوجود الصهيوني كواقع شرعي في المنطقة إلى جانب وجوده الواقعي .

ب - تعزيز مواقع العدو كهيمن على الاقتصاد العربي ومتحكم فيه .

ج - تعزيز المواقع الاحتكارية الإمبريالية .

د - تركيع الجماهير العربية وتهمير حركتها الوطنية .

وعلى ضوء هذه النتائج البهتة وإذا سارت المعادلة ضمن خط مسارها المرسوم فإن الثورة الفلسطينية لن تكون مستهدفة استهدافا على الصعيد النفسي والمعنوي فحسب وإنما ستكون مستهدفة أيضا على يد النصفية الجديدة وربما الإرادة الحادية .

من هنا ،

فإن الخروج من هذا الوضع لن يكون إلا بنسف المعادلة ... معادلة ترتيب حسب الأوضاع وهو ما على الثورة الفلسطينية أن تفعله بيزيد من النشاط داخل الأرض المحتلة ويخلق المتاعب اليومية للنظام الهاشمي ثم بمحاولة دفع الأنظمة العربية الوطنية إلى التردد على مخطط السلم الأمريكي الإسرائيلي .

أخي المناضل

هذه النشرة التي بين يديك .. نشرة داخلية يجب المحافظة عليها وعدم تسريبها للآخرين .

ليس من الخطر أن تعمم هذه النشرة بين تنظيمات الحركة واجهزتها .. ولكن الخطر في أن تصل إلى الشارع ويتناقل الناس نعوها .

هذه النشرة لك .. فحافظ عليها حفاظك على ثورتك .

ماذا تريد أميركا/ بقية

الخصم بهذه الأطراف الدولية التي كان اتفاقها في ١٩٤٨ المدخل لتصفية ادواتها

وحقوقنا .. والمجال أمامنا مفتوح وعريض في الاتجاه السوفييتي كما أن الاتجاه الأوروبي يحمل احتمالات الاستفادة ، على أن نعي باستمرار الحدود التي يقف عندها التعامل مع هذه الأطراف .. أو المطلوب تطوير مواقفنا نحوها .

وهكذا يبدو واضحا أن أمريكا لا تريد تسوية بقدر ما تريد الخروج بالقضية العربية من مرحلة إلى مرحلة ومن حالة إلى حالة .. وما سلسلة المشاريع الأمريكية إلا مدخلا لهذه المحاولات المتكررة .. والتي أصبح عنوانها الرئيسي اليوم .. المفاوضات المباشرة .. وهكذا نستطيع أن نقول لكل الذين يخطئون في التحليل وفي الحساب .. ليس هناك تسوية .. ولن يكون لا تتورطوا بمتفقدوا كل شيء .. وارتنوا إلى ذاتكم .. يظل العنصر المحلي .. إرادة الفعل الذاتية هي الدخول الحقيقي لكل تغيير تتطلبهون إليه .. العنصر الدولي .. وإرادة الفعل الدولية شيء ضروري في إطار العامل الدولي .. ولكن العنصر الدولي ليس بديلا للعنصر المحلي .. وإرادة الفعل الدولية لا تضع شيئا للفائزين أو غير الموجودين . الذين لا يعرفون كيف يدافعون عن حقوقهم .

تناقض وصراع بين قدرة الفعل الفلسطيني وقدرة الفعل العربي يكون من نتيجتهما تطعيم قدرة الفعل عند الطرفين .. واضعاف قدرة الضغط والاضطرار العربي .. ويلقى بالنتيجة حالة الإلحاح على ضرورة أحداث أي تغيير .

في هذين الاتجاهين يتركز الجهد الأمريكي باسم التسوية وإذا ما تحقق لأمريكا هذين الهدفين لا يعود هناك ما يبرر الانتماء بالموضوع أو حاجة لأحداث أي تغيير وتبقى الأمور كما هي ويتركس الاحتلال اليوم كما تركس من قبله واقع الاحتلال في ١٩٤٨ .

ألا أن تطور المعادلة اليوم يختلف عن واقع المعادلة في سنة ١٩٤٨ وأن يكن التطور محدودا إلا أن هناك اختلافا بين مواقف الأطراف في المعادلة . الاتحاد السوفييتي - وأوروبا - والولايات المتحدة . والصين (لا يزال الأثر الدولي محدودا وسيتراسد في السنين الخمس القادمة) .

فالاهتمام الأوروبي اليوم بالمنطقة واحلام السوق الأوروبية في الشرق الأوسط يعكس نفسه بشكل نسبي في سياسة أوروبا الشرق أوسطية ، ويقسم ترابها بين مشروع الأمن الأوروبي ومشروع الأمن في الشرق الأوسط .. وتباعد نسبيا عن الموقف الأمريكي . والالتزام السوفييتي بعلاقة الصداقة العربية في المنطقة .. يبعد بين الموقف السوفييتي والموقف الأمريكي .

والموقف الصيني الذي يتطابق مع الموقف الفلسطيني يتناقض مع الموقف الأمريكي في هذا المجال وأن يكن اشهر الدولي لا يزال محدودا إلا أنه مؤهل للتزايد في السنين الخمس القادمة .

هذا التباين بين الموقف الأمريكي والموقف الأوروبي السوفييتي ، يفتح أمامنا مجال المراهنة للاستفادة من فعل العنصر الدولي في المعادلة وضرورة التطوير في علاقاتنا الدولية لضمان عدم استفادة



● عمان

امر الملك حسين بوضع طائرة هليكوبتر بتصرفه على سطح قصر الحمر من اجل استعمالها في الحالات الاضطرارية .

● عمان

فقد سعيد الدجاني ، المتهم بمحاولة انقلاب في الاردن ، والمحكوم بالسجن عشر سنوات ، فقد احدى عينيه نتيجة التعذيب

● عمان

بلغ تدمير النقابات المهنية في الاردن اشده في أعقاب القرار الذي صدر بعدم قبول ترشيح اي عضو في مجلس النقابة المهني دون ان يكون عضوا في الاتحاد الوطني .

● القدس

اعترف وزير الحرب الصهيوني بمقتل اربعمائة وستة عشر جندي اسرائيلي لم يعلن العدو سابقا عن مقتلهم .. او الاماكن التي قتلوا فيها او امكنه دفنهم . فقد افتتح مؤشي ديان يوم ١٢ - ٣ مقبرة تذكارية في منطقة « جبل هرتزل » في القدس المحتلة اطلق عليها اسم « مقبرة الاربعمائة وستة عشر جندي اسرائيلي مجهولي اماكن الدفن » .

وقد اشار ديان في كلمة الافتتاح الى ان هؤلاء القتلى فقدوا في عمليات في « كل مكان من البلاد » في الفترة السابقة ..

● دمشق

شيعت العاصمة السورية يوم ١٤ - ٣ - ٩٧٣ جنازة الشهيد منصور عوض الهيني الذي اغتالته السلطات الصهيونية في المستشفى بعد اصابته خلال الانتفاضات التي قام بها المناضلون المعتقلون داخل سجن عسقلان .

وقد سلم جثمان الشهيد يوم الاثنين الماضي الى اهله على الحدود السورية الفلسطينية بواسطة مندوب الصليب الاحمر الدولي .

● نابلس

اصدرت محكمة العدو العسكرية في نابلس احكاما جديدة ضد المزيدي من الشبان ممن يدينون باليهودية بحجة انضمامهم للمواطنين الفلسطينيين والقيام باعمال تهدد امن الكيان الصهيوني وتعرض على الثورة ضد الاحتلال في الضفة الغربية المحتلة . . فقد ورد « ان المحكمة العسكرية الاسرائيلية في نابلس اصدرت احكاما على ستة من الشبان الاسرائيليين بالسجن لمدة ستة اشهر او بدفع غرامة مالية باهظة بالنسبة لكل منهم »

وقد وجهت المحكمة للشبان الستة التهم التالية :

١ - التحريض والاثارة بهدف دفع الفلسطينيين للقيام باعمال تعبر عن كراهيتهم للاسرائيليين وخاصة جيش الدفاع .

٢ - الاخلال بالامن العام وباجراءات سلطات الحكم العسكري في المناطق المحتلة .

٣ - تنظيم وقيادة مظاهرة غير شرعية في قرية عقربة ضد سلطات جيش الدفاع .

والشبان الستة هم :

١ - ضابط المظلات الاسرائيلي ارييه ارفون

٢ - ضابط المظلات الاسرائيلي يوسف قطن

٣ - مساعد في سلاح المظلات

٤ - اسحق ليون

٥ - انام عطال ميكائيلي

٦ - يوسف يوفال غولان .

● القدس

كشفت النقاب في الوطن المحتل عن مقتل خمسة من الصهاينة وجرح عدد كبير بعضهم في حالة سيئة نتيجة لحادث وصفته المصادر الصحفية الاجنبية في مدينة القدس المحتلة بأنه « حادث غامض وقع لسيارة باص تابعة لشركة ابجد الصهيونية على الطريق الرئيسي في صحراء النقب بالقرب من مدينة بئر السبع المحتلة » .

● كشفت صحيفة ها آرتس الصهيونية

حقيقة شخصية « رجل الاعمال » الصهيوني الذي اعدم في العاصمة الاسبانية مدريد في السادس عشر من كانون الثاني الماضي ، واعترفت ها آرتس بان رجل الاعمال باروخ كوهين ليس سوى رجل المخابرات الصهيونية الذي تولى عمليات التحقيق ضد فدائي منظمة « الجبهة الحمراء » وكانت ها آرتس تعلق على مقتل رجل مخابرات صهيوني اخر هو سيمحا بيلزر « الذي اعدم قبل ثلاثة ايام في مدخل فندق « نيقوسيا بالاس » - في قبرص .

ومما قلته ها آرتس حول رجل الاعمال الصهيوني باروخ كوهين « ان كوهين هو رجل المخابرات الذي استدعي للتحقيق مع يهود اديف ودان فريير اثناء اعتقالهما وبعد ان استمرا في عدم الاعضاء او الاعتراف بالتهم الموجهة اليهم » .

ونكرت ها آرتس طبيعة شخصية باروخ كوهين باعتباره احد رجال المخابرات الصهاينة القادرين على العمل ضد المعتقلين ، وان صفته الاجرامية تلك كانت وراء استدعائه للتحقيق مع المعتقلين من تنظيم الجبهة الحمراء المناهض للكيان الصهيوني وخاصة اليهود منهم ..

واضافت « انه بعد اعتقال الشبان اليهود بحثت المخابرات والشرطة الاسرائيلية عن محققين ممتازين من اجل التحقيق معهم باعتبارهم قادرين على التعامل مع معتقلين يتمتعون بثقافة عالية وبمستوى رفيع من الالتزام الايديولوجي » .

